

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١٦/٨٠/اتحادية

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكرم احمد بابان وعبود صالح التميمي و حسين عباس أبو التمن وعاد هاتف جبار ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

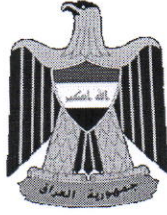
الطلب:

طلبت المديرية العامة للدائرة القانونية في وزارة الداخلية من المحكمة الاتحادية العليا بموجب كتابها المرقم (٢١١٨٠) في (٢٠/٩/٢٠١٦) ما يلي نصه :- نهديكم اطيب التحيات نعرض لمحكمتكم الموقرة ان مجلس شوري الدولة بين بقراره المرقم (٢٠١٦/٨١) في (١٤/٨/٢٠١٦) الرأي الخاص باستفسارنا عن (امكانية الاستمرار في توقيف رجل الشرطة الذي صدر بحقه حكم بالتضمين من محكمة مختصة عند عدم قدرته المالية بدفع مبلغ التضمين وفقاً لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٤ وفيما اذا يتعارض مع احكام المادة (١٩/ثاني عشر/أ) من الدستور التي نصت على (حظر الحجز) والذي تضمن في الفقرة/ثانياً/ منه (ان البت في مدى دستورية القرار (٢٠ لسنة ١٩٩٤) من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا استناداً لأحكام المادة (٩٣) من الدستور) . يرجى التفضل بالاطلاع ... واعلامنا الرأي بشأن وجود تعارض ما بين القرار رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٤ مع المادة (١٩/ثاني عشر/أ) من الدستور من عدمه استناداً لأحكام المادة (٩٣) من الدستور ... مع التقدير وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت الى القرار الاتي :

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طلب بيان الرأي المشار اليه اعلاه بشأن وجود تعارض ما بين قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٤ مع المادة (١٩/ثاني عشر/أ) من دستور جمهورية العراق لعام

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٠/اتحادية/٢٠١٦

٢٠٠٥ من عدمه يخرج من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور وفي القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قانون المحكمة الاتحادية العليا لأن الطلب لم ينصب على طلب تفسير مادة معينة من مواد الدستور لتكون موضوع تدقيق ودراسة من المحكمة الاتحادية العليا فضلاً عن ذلك وجد ان الطلب يشكل منازعة وان ذلك يتطلب اقامة دعوى امام المحكمة الاتحادية العليا للفصل فيها وفقاً للقانون بعد سماع طلبات ودفع كل من الطرفين المتخاصمين وذلك استناداً لأحكام المادة (١) و (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبإمكان طالب الرأي اقامة الدعوى ان شاء ذلك لذا وللأسباب المتقدمة قرر رد الطلب وصدور القرار بالاتفاق في ٢٧/٩/٢٠١٦ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
حسين عباس ابو التمن

العضو
عاد هاتف جبار

العضو
محمد رجب الكبيسي